

إدارة حدود السودان وتأمينها الورقة البحثية الموجزة الأولى من كونكورديس يونيو/أحزيران 2011

أطر العمل الشاملة فيما بين الحكومات الانعكاسات المقارنة على الآلية النيجيرية المجربة

أنطوني أسيواجو، الحائز على وسام الجمهورية الاتحادية وزميل أكاديمية
الآداب النيجيرية وأستاذ التاريخ المتقاعد بجامعة لاجوس

النقاط الرئيسية

- في العديد من الحالات في التاريخ، عملت العلاقات الحدودية بين الدول على الانتقال بين مرحلتين، في المرحلة الأولى، تكون هناك علاقة قائمة على الصراع بين الدول ويدخل النزاع على الحدود ضمن هذه الصراعات، كما تلعب الحدود في هذه المرحلة دور العوائق.
- في المرحلة الثانية، تغيرت العلاقات واستخدمت الحدود كجسور وقدمت العديد من المهام الإيجابية كجزء من عملية التعاون والتكامل الإقليمي المتفق عليه بشكل متبادل.
- يعد هذا الانتقال بين المراحل أمرًا مرغوبًا فيه ويمكن تحقيقه في السودان. وسيطلب تحقيق هذا الانتقال تطبيق إطار عمل منهجي للسياسة.
- هناك العديد من الأمثلة من داخل أفريقيا ومن خارجها التي يمكن أن تقدم الإرشاد والدعم المعرفي للنهج السوداني.
- تتناول هذه الورقة البحثية بالتفصيل التحديات التي تفرضها الحدود والتي تمت مواجهتها في نيجيريا، والانتقال من النظر إلى حدود هذه الدولة على أنها حواجز إلى النظر إليها على أنها جسور. كما تقدم جدولًا يحتوي على نظرة عامة شاملة على بعض الحالات من دول أخرى مع تحديد التحديات التي تمت مواجهتها في كل حالة، والمعاهدات التي تمت صياغتها استجابة لهذه التحديات والمؤسسات التي تم تأسيسها وتفيضها وإنجازات هذه المؤسسات والتوصيات بهذه المؤسسات.

تم إعداد هذه الوثيقة
بمساعدة مالية من الاتحاد
الأوروبي.

تتحمل "كونكورديس
الدولية" وحدها مسؤولية
محتويات هذه الوثيقة ولا
تعبر هذه المحتويات
تحت أي ظرف من
الظروف عن موقف
الاتحاد الأوروبي.



للحصول على المزيد من
المعلومات، الرجاء الاتصال بكريس
ميلنر
(c.milner@concordis-
international.org)

Concordis International
Jubilee House
3 Hooper Street
Cambridge
CB1 2NZ
United Kingdom

www.concordis-



ملخص

منهجية وتوفير نطاق واسع من التجارب بآليات وإجراءات (الآليات وبنى ومؤسسات وممارسات سياسية واضحة) داخل أفريقيا وخارجها والتي من المفترض أن تؤدي إلى التوصل إلى تطور في مشكلة الحدود بين شمال السودان وجنوبه وكذلك الصراع على المناطق الحدودية.

تتناول هذه الورقة أحد الخلافات بين فريقين. يؤكد الفريق الأول على عالمية ليس فقط المرحلة السابقة للحدود وأوضاع الصراع على الحدود الدولية - كما ظهر ذلك واضحًا في الصراع على الحدود بين السودان وجنوب السودان - لكن أيضًا عالمية التحول الملموس نحو الأدوار والمهام الإيجابية للحدود كجسور، مما يتماشى مع الوصول إلى التزام مشترك لأحزاب الدولة ومشاركتها في أنظمة ومشاريع على مستوى إقليمي أوسع، كما كان الحال مع أوروبا التي اتسمت بالتكامل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945. النقطة الأساسية الثانية هي التركيز على ضرورة إيجاد آلية سياسة

للإعجاب في مدينة بون بألمانيا ومكتب للاتصال الاستراتيجي في ستراسبورغ وفرنسا ومقعد في البرلمان الأوروبي؛

(7) لجنة الحدود والمياه الدولية (قسمي الولايات المتحدة والمكسيك)، والتي تم تأسيسها في عام 1889،

(8) اللجنة الدولية للحدود (قسمي الولايات المتحدة وكندا)، والتي تأسست عام 1908.

حالة نيجيريا

نظرة عامة

تتشارك نيجيريا - التي تتمتع بموقع استراتيجي في أقصى شرق خليج غينيا وتمتد عبر 2000 كيلومتر عبر أطول حدودها الشرقية وأكثرها تسببا في المشاكل مع الكاميرون - في الحدود مع العديد من الدول الإفريقية ذات السيادة كما هو الوضع في السودان ودولة جنوب السودان الناشئة وتقع ضمن اثنين من أكبر خمس دول أفريقية مؤسسة للمجموعة الاقتصادية الإقليمية: ثلاثة منها (بنين والنيجر وغانا في أعالي البحار) في مجموعة دول غرب إفريقيا (ECOWAS) وأربعة منها (تشاد والكاميرون وغينيا الاستوائية وساو تومي وبرينسيبي) في المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS).

لغرض إعداد هذا الملخص، من المهم لفت الأنظار إلى أوجه التشابه الأساسية والبارزة بين الحدود النيجيرية والحدود الإفريقية الأخرى بما في ذلك الحدود بين السودان وجنوب السودان خاصة الحدود المثيرة للنزاعات بين الشمال والجنوب. وتتضمن أوجه الشبه هذه ما يلي:

- تاريخ فرض الاستعمار الأوروبي والإبقاء عليه فيما بعد؛
- وثائق ترسيم الحدود المعضلة وفي بعض الأحوال، مثل مد الحدود البحرية، وهناك غياب تام لمثل هذه الوثائق الخاصة بترسيم الحدود؛
- ظاهرة عدم وجود ترسيم تام أو مرضٍ للحدود أو غيابه بشكل كامل والتي تعتبر ظاهرة واسعة الانتشار، مما يقلل من احتمالية التوصل للحالة الجغرافية الفعلية على أساس التحالفات أو على امتداد القطاعات الجوهريّة؛
- التجزؤ التعسفي والتقسيم المستمر للمناطق العرقية والثقافية الموجودة بشكل مسبق، مما يتسبب في إيجاد ظاهرة "الأفارقة المقسمين" المنتشرة على نطاق واسع، والتي تشكل شبكاتها الثقافية الاجتماعية والتفاعلات المبنية على صلات القرابة والممتدة عبر الحدود تحديات للإصرار المضاد للحفاظ على حدود الدولة وطبقة الموظفين؛
- التقسيم التعسفي أيضاً للموارد الطبيعية والبيئية، بما في ذلك الموارد ذات القيمة الاقتصادية العالية مثل الزيوت المعدنية مما يعمل على نشوب النزاعات بدلا من التعاون بين الدول المتجاورة فيما يتعلق بالمصالح التنافسية في مجال الاستكشاف والاستثمار، وفي النهاية؛

ركز هذا الموجز على أطر العمل الوطنية والدولية ذات الصلة والمستمدة على نحو خاص من مجموعة من أفضل الممارسات الإفريقية، لا سيما:

(1) نيجيريا المعاصرة، بعد إنشاء اللجنة الوطنية للحدود في ديسمبر من عام 1987 واضعةً في اعتبارها الشبه القريب والملاحظ بين بنية الحدود وتاريخ جمهورية السودان والتي على وشك أن يتم تقسيمها إلى دولتين أفريقيّتين هما شمال السودان وجنوب السودان؛

(2) مالي (مستعمرة السودان الفرنسية السابقة في غرب إفريقيا)، فيما يتعلق بالصياغة السياسية لمبدأ البلدان الحدودية (الدول الحدودية أو المناطق الحدودية)، والذي يتم فيها إعادة تصور المناطق الحدودية المشتركة مع الدول ذات الحدود المجاورة ليس على أنها أطراف في النزاع لكن على أنها عوامل منشطة للتعاون عبر الحدود وحجر الأساس للجهود المبذولة لتحقيق تكامل إقليمي جديد وموسع؛

(3) المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) برنامج المبادرات الحدودية (CIP) المعد في يناير من عام 2005 وما يتضمنه من مشاريع تجريبية استراتيجية مبتكرة (مثل مشروع بوبو ديلاسو بين بوركينافاسو/سيلكاسو-مالي/كزرنجو-كونتيفوار والتي بدأت في سبتمبر من عام 2005، وسيمجيمبيا الغربية في ديسمبر من عام 2005 وكاستانيا، كانو بنيجيريا/مارادي نيجر في سبتمبر من عام 2007) وقد تمت جميع هذه المبادرات بإلهام من أوائل المشتركين في الممارسات السياسية النيجيرية والمالية والالتزامات بالتعزيز المنهجي للتعاون عبر الحدود و- في حالة مالي - التخطيط للمناطق الحدودية وتطويرها كمشروع إقليمي أكثر من كونه مشروعاً وطنياً أو من جانب واحد؛

(4) برنامج الاتحاد الإفريقي للحدود (AUBP)، عبارة عن وثيقة قارية غير مسبوق تم اعتمادها رسمياً في يونيو من عام 2007 والتي تعتبر أكثر شمولاً ووضوحاً إلى أقصى حد؛ وذلك لأنها مستوحاة من برنامج المبادرات الحدودية التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

كما يلقي الملخص الضوء على الوثائق والآليات الدولية لأفضل الممارسات، لا سيما:

(5) الاتفاقية الإطارية الأوروبية للتعاون عبر الحدود بين الاتحادات أو السلطات الإقليمية، والتي تم فتح باب التوقيع عليها من قبل الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي بمدريد، أسبانيا، في عام 1980 وتمت المصادقة عليها في عام 1984 وتم تنفيذها منذ هذا التاريخ؛

(6) الرابطة الأوروبية للمناطق الحدودية؛ وهي المجموعة التي مثلت الضغط الإقليمي لتطبيق المعاهدة مع امتلاكها لمقر مثير

- النزعات الإقليمية والتقسيمية الثنائية التي تهيئ للتمييز بين أغلبية الشمال المسلمة العربية المهيمنة سياسياً وأغلبية الجنوب المسيحية والمسامة بالروحانيين.

نزاعات الحدود النيجيرية

كما هو الوضع في السودان وفي أي دولة أخرى من المستعمرات الإفريقية السابقة؛ تعمل المواقف السائدة الوقائية والدفاعية على تهيئة الحدود بين الدول ذات الحدود المشتركة لتكون عوامل لنشوب النزاعات بدلاً ممن التعاون بين الدول، وقد عملت الحدود النيجيرية مع الدول المجاورة لها في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا على تعريض البلاد ل نطاق واسع من النزاعات الفعلية والمحتمل وقوعها، وقد تصاعد العديد منها إلى مصادمات مسلحة وحروب.

تشتمل أحداث النزاع على ما يلي:

- الحرب مع تشاد في الفترة من أبريل إلى يونيو 1983؛
- النزاع طويل الأمد مع الكاميرون منذ نهاية الحرب الأهلية النيجيرية التي وقعت في الفترة ما بين عامي 1967 و1970، والنزاعات والمناوشات المسلحة في عام 1981 و عام 1993 وأوائل عام 1994 والتي انتهت بدعوى استمرت لمدة طويلة بشكل لم يسبق له مثيل على الحدود البرية والبحرية الممتدة لأكثر من 2000 كيلومتر في محكمة العدل الدولية في لاهاي في الفترة من مارس 1994 إلى أكتوبر 2002؛
- الصراع الذي نشأ نتيجة إصدار حكم محكمة العدل الدولية وتنفيذه في 10 أكتوبر من عام 2002؛
- العلاقة الدبلوماسية المتوترة مع غينيا الاستوائية، والتي بدأت بالترحيل الشامل للنيجيريين من المزارع في جزيرة بيكو (المعروفة مسبقاً بفرناندو بو) في منتصف السبعينيات والتي تفاقمت بسبب معارضة نيجيريا لاستخدام الجزيرة كقاعدة عسكرية لنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا؛
- الحوادث المقلقة، مثل أحداث كوسوبوسو في الفترة ما بين 1981 إلى 1982، على الحدود ما بين نيجيريا وبنين عبر القطاعات التي تم ترسيمها بشكل سيء خاصة في منطقة بروجو التاريخية في القطاع الشمالي، بالإضافة إلى شبح المشاكل الناشئة من امتداد الحدود البحرية غير المرسمة في منعطف شاطئ بنين بخليج غينيا، وفي النهاية،
- الاتهامات النيجيرية الفعلية لجميع الدول المجاورة لها بما في ذلك النيجر التي تعتبر دولة صديقة وذلك من خلال ادعائها أن هذه الدول تستخدم المناطق الحدودية كملجأ للمجرمين بما في ذلك العصابات المسلحة والمتمردين عبر الحدود إلى نيجيريا للقيام بالتحريب وإحداث مشاكل مقلقة إلى حد التسبب في احتجاجات عامة في المجتمعات النيجيرية على الحدود في المناطق الجغرافية الشمالية الشرقية والشمالية الغربية والجنوبية الغربية (في الجنوب

الغربي، أدت الحوادث إلى إغلاق الحدود مع جمهورية بنين من جانب نيجيريا لمدة أسبوع للاحتجاجات في أغسطس 2003، وفي الشمال الشرقي، تسببت المشكلة الأمنية في تقديم اقتراح إلى مجلس الشيوخ من أعضاء مجلس النواب بالجمعية الوطنية النيجيرية من الدوائر المتضررة في الولايات الشمالية الشرقية مثل آدموا وبونو وتارابا ويوب).

أصبح من الضروري إضافة الأشكال الحديثة من الجرائم التي تتم عبر الحدود إلى ظاهرة التهريب والاتجار بالبشر والمخدرات والتي أدت محاولات الحد منها إلى نشوب صدامات بين الشرطة على جانبي الحدود الدولية النيجيرية.

من النزاع إلى التعاون

الأخبار السارة والموضوع الأساسي لهذا الملخص هو أنه نظراً للقيام بتغيير حاسم في السياسة في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، تمت إعادة تصنيف نيجيريا من دولة ذات صراع دائم إلى دولة ذات حدود تعاونية بشكل ملحوظ مع الدول المجاورة لها في غرب ووسط أفريقيا. ويمكن تلخيص النتائج الحالية كما يلي:

- 1) المناخ السلمي العام الذي يسود كافة الحدود النيجيرية الدولية بما في ذلك الحدود المعروفة بالتوتر مع الكاميرون؛
- 2) الخطوات الكبيرة المبذولة في عملية ترسيم الحدود البرية وامتدادات الحدود البحرية مع الكاميرون وغينيا الاستوائية وساو تومي وبرينسيبي وبنين مع بدء المفاوضات التمهيديّة مع غانا؛
- 3) أدت سياسة التعاون المستدام عبر الحدود إلى ما يلي:
 - بداية تنفيذ سلسلة ورش العمل الثنائية الاستشارية التي تنتم بالإبداع مع الدول المجاورة بداية من عام 1988 إلى عام 1992؛
 - تجديد آليات التعاون القائم حالياً عبر الحدود مثل اللجنة المشتركة بين نيجيريا والنيجر للتعاون ولجنة حوض بحيرة تشاد؛
 - إنشاء آلية جديدة مثل لجنة خليج غينيا؛
 - أما الخطوة الأكثر إثارة فهي بدء ممارسة المبادئ المتقدمة للتوحد والاستثمار المشترك للموارد الاستراتيجية عبر الحدود مثل هيئة التنمية المشتركة للاستكشاف والاستثمار الرشيد للمواد الهيدروكربونية الهائلة في منطقة التطوير المشتركة التي تم إنشاؤها في مناطق الحدود البحرية المشتركة بين نيجيريا وساو تومي وبرنسيبي في خليج غينيا، مما أدى إلى تحويل النزاع إلى فرصة للتعاون؛

- تنمية المنطقة الحدودية،
- ترسيم الحدود.

تشكل نقاط التركيز الثلاث هذه مجموعة من الإجراءات المشتركة التي أصبحت واضحة بشكل ملحوظ في الفترة المحددة.

فيما يتعلق ببناء الثقة والتعاون عبر الحدود، بدأت عملية إقامة نظام سياسي باستضافة مجموعة خاصة من ورش العمل الاستشارية الخاصة بالتعاون الثنائي عبر الحدود، بحيث تتم ورشة عمل لكل دولة مجاورة¹، بالإضافة إلى مهام مصممة ومنفذة بشكل خاص وبعناية لبناء الثقة بين جميع الدول بما في ذلك الكاميرون من عام 1988 إلى عام 1992.

أحد الميزات الخاصة بالقيام بعملية بناء الثقة هو برنامج الجولات المشتركة على الحدود الذي أطلقه وزير الداخلية ونظرائه في كل دولة حدودية بداية من الرحلة عبر الحدود بين نيجيريا وبنين في فبراير من عام 1985. وتتضمن الميزات المهمة الأخرى للنظام السياسي للتعاون عبر الحدود الدعم المتواصل وتقوية آليات التعاون الثنائية ومتعددة الأطراف عبر الحدود مثل اللجنة المشتركة للتعاون بين نيجيريا والنيجر مع تمركز أمانتها في نيامي؛ ولجنة حوض بحيرة تشاد ونجامينا والتي تضم نيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون كأعضاء؛ وإنشاء هذه المؤسسات الملائمة بشكل متشابه مثل لجنة خليج غينيا مع نيجيريا وغينيا الاستوائية والكاميرون والجابون وساو تومي وبرنسيب كأعضاء؛ وإعادة لجنة تطوير حوض نهر النيجر مع نيجيريا وبنين والنيجر كثلاثة أعضاء أساسيين؛ وتنفيذ الاتفاقية الثنائية بين نيجيريا وغينيا الاستوائية للاستكشاف والاستثمار المشترك للموارد الهيدروكربونية الذي عمل على مساندة الحدود البحرية المشتركة؛ وإكمال المفاوضات للتوصل لمسودة معاهدة التعاون المشترك عبر الحدود بين كل من نيجيريا وبنين؛ وتأسيس لجنة التطوير المشترك بين نيجيريا وساو تومي، وهي لجنة ثنائية للاستكشاف المشترك للبترول والموارد المعدنية عبر المناطق الاقتصادية الخاصة في أعالي البحار والتي شكل منها الطرفان منطقة للتطوير المشترك.

المحور الثاني هو موقف السياسة الجديدة المتعلقة بتنمية منطقة الحدود. بداية من تنظيم المؤتمر الوطني النيجيري الأول للتخطيط لتنمية المناطق الحدودية في لاجوس من 10 إلى 12 أغسطس 1989 تحت رعاية اللجنة الوطنية للحدود²، تطور هذا المظهر الثاني للنظام السياسي ليشمل إنشاء اللجنة الوطنية لتنمية المنطقة الحدودية (NBRDC) كإحدى اللجنة التابعة للجنة الوطنية لترسيم الحدود في 1990 مع حضور نائب رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية ورئيس اللجنة الوطنية لترسيم الحدود كرئيس لهذه اللجنة بالإضافة إلى رؤساء جميع الدول الأعضاء ذات الحدود المشتركة أو "البوابة" والتي يبلغ عددها 21 دولة. وكما هو الوضع في اللجنة الوطنية للحدود، كان الهدف من اللجنة الوطنية لتنمية المنطقة الحدودية هو أن يتم تكرارها لكل دولة موحدة وحكومة محلية ذات حدود مشتركة" تلعب دوراً أساسياً، في ضوء الصيغة المتفق عليها لمشاركة المسؤولية بين الطبقات الثلاث بالحكومة

(4) إنشاء آليات ثنائية تعمل على تسهيل التعاون بين الشرطة وموظفي الأمن على جانبي الحدود مسار الاهتمام (على سبيل المثال دوريات الشرطة المشتركة على الحدود بين نيجيريا وبنين والتي أوقفت موجة الجرائم العنيفة للتعدي على الممتلكات على هذه الحدود)؛

(6) الوعي المتزايد بين النخبة الواضحة للسياسة داخل الدولة التي تتسم بالتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي كأكثر استراتيجيات التعامل مع مشكلة اعتبار الحدود على أنها حواجز؛

(7) التأثير المتعارف عليه والآثار المضاعفة على الدول المجاورة والدول التي تجاورها كما ثبت في المعلومات الواردة في تقييم المعاهدة المنقحة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) في عام 1993 وخاصة الفصل رقم 58 الذي يتناول الأمن الإقليمي الذي يحث جميع الدول الأعضاء على تأسيس الهيكل الإداري للحدود بناءً على نموذج لجنة ترسيم الحدود الوطنية النيجيرية (NBC) لتسهيل الاستكشاف والتطبيق المنظم للإمكانيات التعاونية والتكاملية للحدود بين الدول الأعضاء.

(8) تتضمن المؤشرات الأخرى البارزة التعاون الإيجابي المبذول لتعريف وتفصيل برنامج المبادرات عبر الحدود للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبرنامج الاتحاد الأفريقي للحدود بعد ذلك، وهما يعتبران تأكيداً إقليمياً وقارياً على نظرة السياسة النيجيرية للحدود للفترة منذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين.

وترجع أسباب تقديم هذا الملخص للسياسة إلى التعرف على سبب وكيفية التغيير في هذا النموذج في السياسة الأمنية وإدارة الحدود النيجيرية بالإضافة إلى العملية التاريخية والأطر المؤسسية القابلة للتطبيق وكذلك الدروس المستفادة التي قد يتم تقديمها لكل من السودان وجنوب السودان. ووفقاً لذلك، ينقسم باقي العرض إلى جزأين: يقدم الجزء الأول مخططاً لصورة السياسة الجديدة ونتائجها، بينما يركز الجزء الثاني على النطاق الأساسي للآليات والأطر المتوفرة والتي تم تطبيقها بشكل مثمر في نيجيريا والتي استلهمت من التطورات الأخرى (في عدد من الحالات) في أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وتلهمها وتؤثر فيها.

صورة السياسة النيجيرية الجديدة

في السنوات الأربع والعشرين الماضية تقريباً، بداية من التأسيس القانوني للجنة الوطنية للحدود بموجب القرار رقم 38 في 17 ديسمبر 1987، أصبحت السياسة النيجيرية فيما يتعلق بالحدود والمناطق الحدودية المشتركة مع الدول المجاورة أحد الاهتمامات الثنائية ومتعددة الأطراف فيما يتعلق بالتعاون الدولي والسلام والتطوير المستمر عبر التكامل الإقليمي. على الرغم من النكسة التي نتجت عن التعامل العسكري مع النزاع على الحدود الذي دام لمدة طويلة مع الكاميرون في أواخر عام 1993 والتفاسي في النهاية في محكمة العدل الدولية بلاهاي لمدة ثمانية أعوام من مارس 1994 إلى أكتوبر 2002، إلا أن الاشتراك في التعاون للسلام والتنمية المستدامة عبر الحدود ظل واضحاً بشكل كبير.

السمات المميزة للموقف السياسي هي التركيز على ثلاث نقاط:

- جهود تعزيز سياسة التعاون المتعدد والمنظم عبر الحدود وبناء الثقة المتبادلة بين الدول وبعضها؛

على مستوى ترسيم الحدود البحرية بين نيجيريا وغينيا الاستوائية واستئناف المفاوضات على الحدود البحرية بين نيجيريا وبنين والتي تم ترسيمها بشكل سلمي في عام 2006. ومن الحوافز الكبيرة لعملية ترسيم الحدود كان حكم محكمة العدل الدولية الصادر في 10 أكتوبر عام 2002 للقضية التي استغرق النظر فيها 8 سنوات بخصوص النزاع على الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا. أدى الحكم - الذي اشتمل على نسخة جديدة بالأخذ في الاعتبار من الحدود - إلى عمل متواصل لترسيم الحدود الشرقية النيجيرية مع الكاميرون بما في ذلك حوض بحيرة تشاد وخليج غينيا بالمحيط الأطلسي.

نتج عن هذه العمليات نطاقاً واسعاً من النتائج السياسية التي تتضمن ما يلي:

1 ترسيم سلمي مستمر للحدود النيجيرية الأكبر على الإطلاق والأكثر تنازلاً مع الكاميرون بناء على الترسيم النهائي المقدم في حكم محكمة العدل الدولية بتاريخ 10 أكتوبر 2002 مع التركيز على مراجعة شاملة للأوراق الخاصة بوثائق الترسيم بما في ذلك الجهود السابق لترسيم الحدود في حوض بحيرة تشاد الذي تم تحت رعاية لجنة حوض بحيرة تشاد وفي الاتفاقيات الثنائية السابقة في أوائل السبعينيات من القرن العشرين بقطاع الحدود البحرية.

2 تسوية النزاع على الحدود مع تشاد وذلك في سياق حكم محكمة العدل الدولية.

3 استكمال عملية استعادة الركائز وترسيم الحدود الأساسية وبشكل نهائي مع النيجر؛

4 نشاط استعادة الركائز وترسيم الحدود بين نيجيريا وبنين بالإضافة إلى الحل السلمي لمشكلة الحدود البحرية المحتمل اندلاعها وذلك بناء على المعاهدة الثنائية لعام 2006 التي تتناول الحدود البحرية بين الدولتين؛

5 تسوية النزاع على الحدود مع غينيا الاستوائية بناء على الحكم الصادر من محكمة العدل الدولية في القضية التي تجمع الكاميرون ونيجيريا مع تدخل غينيا الاستوائية؛

6 التطبيق الناجح للمعاهدة المبرمة بين نيجيريا وساو تومي وبرنسايب في 21 فبراير 2001، والتصديق عليه من قبل نيجيريا عبر القرار الذي تم إصداره في 28 فبراير 2005، مما أدى إلى تأسيس هيئة التنمية المشتركة وعملها المنظم بمنطقة التنمية المشتركة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بهاتين الدولتين في أعالي البحار، مع تعليق الترسيم المستقبلي للحدود الفعلية في المنطقة،

لمسودة معاهدة التعاون المشترك عبر الحدود بين كل من نيجيريا وبنين؛ وتأسيس لجنة التطوير المشترك بين نيجيريا وساو تومي، وهي لجنة ثنائية للاستكشاف المشترك للبتروول والموارد المعدنية عبر المناطق الاقتصادية الخاصة في أعالي البحار والتي شكل منها طرفان منطقة للتطوير المشترك.

المحور الثاني هو موقف السياسة الجديدة المتعلقة بـ **تنمية منطقة الحدود**. بداية من تنظيم المؤتمر الوطني النيجيري الأول للتخطيط لتنمية المناطق الحدودية في لاجوس من 10 إلى 12 أغسطس 1989 تحت رعاية اللجنة الوطنية للحدود²، تطور هذا المظهر الثاني للنظام السياسي ليشمل إنشاء اللجنة الوطنية لتنمية المنطقة الحدودية (NBRDC) كجنة تابعة للجنة الوطنية لترسيم الحدود في 1990 مع حضور نائب رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية ورئيس اللجنة الوطنية لترسيم الحدود كرئيس لهذه اللجنة بالإضافة إلى رؤساء جميع الدول الأعضاء ذات الحدود المشتركة أو "البوابة" والتي يبلغ عددها 21 دولة. وكما هو الوضع في اللجنة الوطنية للحدود، كان الهدف من اللجنة الوطنية لتنمية المنطقة الحدودية هو أن يتم تكرارها لكل دولة موحدة وحكومة محلية "ذات حدود مشتركة" تلعب دوراً أساسياً، في ضوء الصيغة المتفق عليها لمشاركة المسؤولية بين الطبقات الثلاث بالحكومة.

على الرغم من توفير ميزانية أولية لتنمية المنطقة الحدودية، أدت الحاجة إلى زيادة جوهرية في المبلغ المخصص لها والبدء بنهج علمي للتخطيط الإقليمي إلى إصدار قانون وكالة تطوير الجماعات ذات الحدود المشتركة (تعديل) في 2006. وتجهيزاً لعمل الوكالة، تم تخصيص مبلغ قيمته 2.5 مليار نيرة نيجيرية (25 مليون دولار تقريباً) بشكل أساسي في ميزانية عام 2002 للحكومة الاتحادية كميزانية لتنمية المناطق الحدودية. واستعداداً لعمل وكالة تنمية المجتمعات الحدودية، تم تشكيل مجلس إدارة تنمية المنطقة الحدودية بأمانة اللجنة الوطنية للحدود مما مكن اللجنة من مواصلة تنمية المنطقة الحدودية. وتولت الوكالة عمل مجلس الإدارة بشكل كامل والتي بدأت عملها في عام 2009.

العنصر الثالث والأخير من عناصر مبادرة سياسة الحدود البرية هو التقدم الملحوظ في عملية **ترسيم الحدود**. وقد تم تسجيل قدر كبير من الإنجازات في هذا السياق في السنوات العشرين الأخيرة بفضل المناخ العام السلمي الناتج عن النظام التعاوني الجديد عبر الحدود. تتضمن هذه الإنجازات ما يلي: الموافقة في عام 1991 - دون الاستفسار عن التفاصيل من قبل الدول الأعضاء (لاسيما نيجيريا وتشاد والكاميرون) - على بدء ترسيم الحدود الذي سينم في حوض بحيرة تشاد وستقوم به لجنة حوض بحيرة تشاد، واستئناف الترسيم الذي بدأ في مارس من عام 1989 والذي توقف لمدة طويلة على الحدود البرية بين نيجيريا وبنين والتقدم الجوهرية الذي تم إحرازه فيه، واستئناف العمل على الترسيم الواضح للحدود بين نيجيريا والنيجر، والاتفاقيات البارزة التي تم التوصل إليها

بدء التفاوض المبدي حول الحدود البحرية التي تبلغ أقل من عشرين ميلاً بحرياً مع غانا في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدولتين الشقيقتين بغرب أفريقيا.

الآليات النيجيرية ذات الصلة فيما يتعلق بسياقات أفريقية وعالمية أوسع

يسرد الجزء الثاني من هذا الملخص الوثائق الرئيسية للسياسة - الوطنية وغير الوطنية والثنائية ومتعددة الأطراف والإقليمية والقارية والدولية - التي عملت على تعزيز تصميم السياسة الأمنية لإدارة وأمان الحدود في نيجيريا تجاه دول الجوار في غرب ووسط أفريقيا. كما تم سرد بعض وثائق السياسة كجزء من التعاون الذي تقدمه نيجيريا أو التأثير الذي عملت على زيادته في الدول الأفريقية الأخرى.

وفي كل الحالات، تهدف البيانات المدرجة بالجدول أدناه إلى توضيح أن النضال من أجل الوصول إلى حدود منظمة وأمنة بشكل جيد ليس بالأمر السهل: فهي تتطلب عملية مثابرة لوضع وثائق السياسة وتطبيق منضبط وقبل كل ذلك إرادة سياسية قوية لتغيير التوجه للتقليد الراسخ بالقومية السلبية التي ترسخ مفهوم الحدود التي تفصل بين الدول إلى عقلية بديلة أكثر ترحيباً بالحدود على أنها عوامل للمشاركة والوحدة. وتتعلق الدروس المستفادة من نموذج الوثائق الدولية مثل الاتفاقية الإطارية الأوروبية للتعاون عبر الحدود بين المجتمعات والسلطات الإقليمية 1984، واللجنة الدولية للمياه والحدود (قسمي الولايات المتحدة والمكسيك) بالتشديد بالهدف واستقرار السياسة.

الوثائق والمؤسسات والإنجازات السياسية النيجيرية الأساسية
أ. على المستوى الوطني

الوثائق	المؤسسات + التفويض	الإنجازات	التوصية
1. قانون 2006 الخاص باللجنة الوطنية للحدود (التأسيس) إلغاء التشريعات السابقة مثل مرسوم التأسيس 38 في 17 ديسمبر لعام 1987	تأسيس ذو مستوى رئاسي مع إقامة أمانة عامة مثيرة للإعجاب في لاجوس أولاً ثم في أبوجا حالياً مكلفة بالتعامل مع الأمور التي تخص الحدود الدولية والداخلية هيئة كبيرة لحل النزاعات إلا أنها تهتم أيضاً بتنمية البنية التحتية كاستراتيجية لأمان الحدود.	تعمل بشكل منتظم منذ تأسيس الأمانة العامة في يناير 1989 تتعامل بفاعلية مع حل النزاعات تعزز من التعاون والمشاركة عبر الحدود تعمل كوكيل منظم للتوزيع بما في ذلك التفويض النيجيري في الدعوى القضائية وتطبيق حكم محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بالمشكلة مع الكامبيرون تعمل على ترسيخ عملية ترسيم الحدود تعزز تنمية المنطقة الحدودية	يُوصى بها بقوة لكل من السودان وجنوب السودان
2. قانون 2003 والقانون المعدل 2006 الخاص بوكالة تنمية المجتمعات الحدودية	وكالة تنمية المجتمعات الحدودية التي تم تأسيسها في أواخر عام 2009 مخولة بالاشتراك في التخطيط العلمي وتنمية المناطق الحدودية اهتمام من طرف واحد بالجانب النيجيري فقط.	تولت مهام اللجنة الوطنية للحدود المتعلقة بتنمية المنطقة الحدودية عملت على تنشيط تركيز التطوير الخاص على المناطق الحدودية عملت على دفع عملية الأمن البشري في المناطق الحدودية التي تعاني من الضعف الهيكلي	يُوصى بها لكل من السودان وجنوب السودان

<p>تعمل بشكل منتظم</p> <p>تتعامل مع مشاكل النزاعات على الحدود في الولاية وبين الولايات المجاورة لها</p> <p>مراقبة النزاعات على الحدود التي تتم داخل المجتمعات</p> <p>مراقبة مشاريع تنمية الحدود التي تقوم بها الحكومة النيجيرية الاتحادية في الولاية</p>	<p>تم إنشاء لجنة حدود ولاية أوجان مقدماً في عام 1997</p> <p>وتعتبر ولاية أوجان مثالا على ممارسات الولايات النيجيرية التي تبلغ 36 ولاية بالإضافة إلى منطقة العاصمة الاتحادية أبوجا</p> <p>بالنسبة للولايات، تم تفويض الحكومات المحلية البالغ عددها 774 بإنشاء لجنة الحكومات المحلية للحدود وتشغيلها على طراز الولايات</p>	<p>3. قانون حدود ولاية أوجان لعام 2000</p>
<p>بالنسبة لوكالة تنمية المجتمعات الحدودية على المستوى الاتحادي مقابل اللجنة الوطنية للحدود، تخطط OSBRDA لإتمام عمل لجنة الحدود بين الولايات عن طريق التركيز على تنمية البنية التحتية على نحو صارم</p>	<p>تم تأسيس وكالة تنمية المنطقة الحدودية لولاية أوجان بالفعل لكنها في انتظار تعيين الأمانة التنفيذية</p> <p>وهناك حالات مشابهة في الولايات الأخرى كما يوجد في ولاية أداماوا بالشمال الشرقي بنيجيريا وزارة مختصة بشكل كامل بتنمية المنطقة الحدودية</p>	<p>4. قانون وكالة تنمية منطقة ولاية أوجان الحدودية لعام 2008</p>

الوثائق والمؤسسات والإنجازات السياسية النيجيرية الأساسية

ج. المستوى الثاني

<p>يوصى بها بقوة لطرفي الدولة</p>	<p>تمتلك مكتبًا لمقرها الدائم المثير للإعجاب وكذلك أمانة عامة في نيامي، النيجر</p> <p>عملت على تعزيز التعاون الثنائي النشط في مجالي التخطيط للبنية التحتية عبر الحدود وتنميتها؛</p> <p>تدعم أبحاث التنمية عبر الحدود ذات الصلة؛</p> <p>تدعم بقوة برامج ومبادرات التعاون عبر الحدود، على سبيل المثال، ورشة العمل التي أقيمت في 1989 وكانو لمناقشة التعاون عبر الحدود بين نيجيريا والنيجر والتي استضافتها اللجنة الوطنية الجديدة للحدود بعد ذلك</p>	<p>لجنة التعاون المشترك بين نيجيريا والنيجر والتي تم تأسيسها عام 1973</p> <p>يعمل ما تتمتع به من تفويض على اشتراكها في العديد من المبادرات والمشاريع الإبداعية عبر الحدود من خلال المؤسسة الثنائية</p>	<p>5. قرار تأسيس لجنة التعاون المشترك بين نيجيريا والنيجر، 3 مارس 1971</p>
<p>يُوصى بها بقوة مع شمال السودان وجنوبه؛</p> <p>يُوصى بنموذج اللجان الثنائية المحلية بقوة وبشكل استثنائي للأطراف</p>	<p>ظلت اللجان الثنائية المحلية في عمل منتظم؛</p> <p>وعززت من أمان الحدود والسلام الذي يعيشه المجتمع</p> <p>وضمنت إيجاد التفاعلات الآمنة بين المجتمعات والسلطات الإقليمية</p> <p>وعملت على حل النزاعات ومنعها؛ تلك النزاعات التي في الغالب ما تكون عرضة للتعامل الدولي معها في هذه المناطق</p>	<p>اللجان الثنائية المحلية التي تم تأسيسها في كل من الولايات النيجيرية الحدودية ويقابلها الإدارة النيجيرية</p> <p>تشتمل كل لجنة على المسؤولين المحليين الإقليميين وقادة المجتمعات الكبيرة والحكام التقليديين وموظفي وكالات أمن الحدود، في كل من الجانبين</p>	<p>6. الاتفاق بين جمهورية نيجيريا الاتحادية وجمهورية النيجر على إنشاء اللجنة المحلية الثنائية عبر الحدود بين البلدين في عام 1990</p>
<p>يُوصى بها بشدة بين الطرفين</p>	<p>العلاقات والعمليات التعاونية والودية بين وكالة أمن الحدود لكل من الدولتين</p> <p>الدعوات المستمرة للتعاون لبناء القدرات ذات الصلة والتي من المحتمل أن يعمل غيابها على إنشاء نزاع عرضي</p>	<p>حرس الحدود المشترك في إديروكو (نيجيريا) وإجولو (بنين)، فإديروكو تعتبر أقدم مدينة يقام بها حرس للحدود</p> <p>يزود هذا النموذج الكيانات في كويمي (نيجيريا) وكراك (بنين) بالقرب من باداري جنوبًا بالمعلومات</p>	<p>7. اتفاقية حرس الحدود المشترك بين نيجيريا وداهومي (بنين) في 28 أغسطس 1961</p>

<p>الموصى به لطرفي الدولة</p>	<p>قرض بقيمة #1,000,000 بدون فائدة من نيجيريا لتسهيل إنشاء طريق لجميع فترات السنة يربط المركز الحدودي بدريريكو في نيجيريا بـ "بورتو نوفو؛ العاصمة السياسية لدولة بنين</p> <p>الصناعات المشتركة في أوائل السبعينات (الإسمنت في أونوجيبولو والسكر في سافي وسابي، وكلا البلدين في الجانب الحدودي لدولة بنين، في السبعينات من القرن الماضي.</p>	<p>لجنة نيجيريا وداهومي (بنين) المشتركة للتعاون</p> <p>لا تتوفر أمانة دائمة ولا هياكل، كما هو الحال فيما بين نيجيريا والنيجر</p> <p>إلا أن المقابلات تتم بشكل متبادل بصورة منتظمة</p>	<p>8. معاهدة الصداقة بين نيجيريا وداهومي (بنين) والتعاون والمساعدة المتبادلة بينهما في 19 أغسطس لعام 1970</p>
<p>موصى به بقوة للأطراف.</p>	<p>ساعدت بشكل قوي على إنهاء التوترات بين موظفي وكالة التحكم في الحدود لأطراف الدولة</p> <p>ساعدت في تبسيط العملية، ولاسيما تسهيل حركة نقل البضائع والأشخاص.</p>	<p>منشآت تحكم في الحدود المشتركة عند كراك في جمهورية بنين</p> <p>تهدف إلى تخفيف ازدحام الأشخاص والبضائع على منطقة بوست</p> <p>الهادفة إلى تسهيل حركة التنقل للأشخاص والبضائع وفقا لبروتوكولات الإيكواس المناسبة.</p>	<p>9. اتفاقية حول إدارة الحدود بين حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية وحكومة جمهورية بنين لعام 2001</p>
<p>ينصح بدراسة كلا الطرفين لها</p>	<p>إعادة فتح الحدود التي أغلقتها نيجيريا في 9 أغسطس وذلك للحد من الحالات المتزايدة لجرائم العنف عبر الحدود</p> <p>القنص على كبار المجرمين وإعادتهم إلى نيجيريا للمحاكمة</p> <p>الانخفاض المؤثر في جرائم الملكية، ولاسيما عمليات السطو المسلح على السيارات ووسائل النقل عبر الحدود في بنين</p>	<p>دوريات الحدود المشتركة بين نيجيريا وبنين</p>	<p>10. مذكرة تفاهم بين جمهورية نيجيريا الاتحادية وجمهورية بنين حول مشاكل الحدود، في 14 أغسطس 2003</p> <p>- كان هذا بسبب تزايد حالات جرائم الحدود التي كان منها حالة سطو مسلح مرعبة تعرضت لها شقيقة الرئيس النيجيري وقتذاك أوباسانجو</p>
<p>موصى به من الطرفين</p>	<p>العمل في تطور</p>	<p>اللجنة الثنائية المشتركة لترسيم الحدود وتخطيطها</p>	<p>11. معاهدة حول ترسيم الحدود البحرية بين جمهورية نيجيريا الاتحادية وجمهورية بنين في 4 أغسطس 2006</p>

ج. تابع/ المستوى الثاني

التوصيات	الإنجازات	المؤسسات + التفويض	الوثيقة
موصى به للدراسة من الطرفين	العمل قيد الإنجاز	لجنة دائمة مشتركة بين نيجيريا وبنين حول ترسيم الحدود	12. اتفاقية حول إنشاء لجنة دائمة مشتركة تختص بترسيم الحدود بين حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية وحكومة جمهورية بنين، في 4 أغسطس لعام 2006
يوصى بها بقوة لأطراف الدولة	كانت بداية ورشة العمل بسلسلة من الورش تمت من قبل نيجيريا مع كل دولة من الدول المتاخمة لها كما فتحت أيضاً فترة من بعثات بناء الثقة المؤسسية والتي تشتمل على برنامج منتظم لجولات الحدود المشتركة من قبل وزير الداخلية النيجيري ونظيره في كل دولة من الدول المتاخمة له	ولم يتم توقيع المعاهدة حتى الآن وهي مع ذلك معدة بشكل كامل وجاهزة للتوقيع	13. معاهدة حول التعاون خارج الحدود بين حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية وحكومة جمهورية بنين اعتماداً على توصيات ورشة العمل الثنائية التاريخية التي أبرمت في طوبو وباجري بنيجيريا في مايو 1988
بشكل استثنائي تمت التوصية بقوة على إدارة حدود شمال وجنوب السودان وخاصة قطاع أبيي	تعد هذه تسوية ثنائية مثلى ذات فائدة للطرفين والتي تقدم حالة في غاية الأهمية لأفريقيا التي يشوبها النزاع الحدودي الدائم على الموارد	إنشاء منطقة للتنمية المشتركة بين نيجيريا وساو تومي وبرينسيبي (JDZ) وإنشاء هيئة للتنمية المشتركة (JDA)	14. معاهدة بين حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية وجمهورية ساو تومي وبرينسيبي الديمقراطية حول التنمية المشتركة للبتروال والموارد الأخرى في المواقع التي توجد في المنطقة الاقتصادية الخاصة بهاتين الدولتين (التصديق والتنفيذ) قانون 2005
موصى به للأطراف ليتم ملاحظته	التنفيذ السهل للحكم الصادر من محكمة العدل الدولية وقد ساعدت في طمأنة مشاعر السكان المتضررين من خلال تسوية ضمنت لهم الحقوق الأدمية الأساسية والمواطنة، بالإضافة إلى ضمان أمنهم	اللجنة المشتركة لنيجيريا والكاميرون والتي تشرف عليها الأمم المتحدة منذ 2003 الاتفاقية بين الكاميرون ونيجيريا التي أبرمت في 12 يونيو لعام 2006 (والشهيره باتفاقية جرين تري، حيث سميت الاتفاقية بمكان انعقاد المفاوضات وهي ضاحية من ضواحي مدينة نيويورك)	15. أراضي الكاميرون ونيجيريا والنزاع الحدودي البحري بين البلدين، ومحكمة العدل الدولية 10 أكتوبر لعام 1992

الوثائق والمؤسسات والإنجازات السياسية النيجيرية الأساسية

د. الوثائق متعددة الأطراف

16. اتفاقية لجنة حوض بحيرة تشاد، 1984	إنشاء لجنة حوض بحيرة تشاد	قد وفرت الرعاية لتخطيط الحدود في الحوض منح العقد لشركة FGNI الفرنسية	موصى به بشدة للأطراف والدول المتاخمة لها حول حق الوصول العام للموارد الإقليمية الواسعة مثل النيل
17. المعاهدة التي قامت على أساسها لجنة خليج غينيا وليفرالي في 19 نوفمبر لعام 1999	لجنة خليج غينيا		موصى به بشدة للأطراف والدول المتاخمة لها حول حق الوصول العام للموارد الإقليمية الواسعة مثل النيل

أطر وآليات عمل الحدود ذات الصلة من خارج نيجيريا

الآلية/إطار العمل	العمليات/الوظائف	الإنجازات	التوصية
أ. المستوى الوطني 18. مالي: الإدارة المحلية للحدود ووزارة الداخلية والإدارة الإقليمية والجمعيات المحلية، بياماكو في دولة مالي	تنسق كافة مشاكل الحدود المحلية ولا سيما تلك الحدود مع الدول المتاخمة لها وقد شارك فيه نادي الساحل وغرب أفريقيا (SWAC) التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بباريس	والتي تم استضافتها من قبل ندوة سيكاسو حول المصطلح السياسي لـ "حدود البلاد" "Pays Frontier" في 4-7 مارس لعام 2002 كما أنها شملت أيضًا مكتب خبير المساحة العام للدولة وهو يقابل اللجنة الوطنية للحدود النيجيرية من الناحية الوظيفية	موصى به بشدة للأطراف كعامل فعال وأقل تكلفة من اللجنة الوطنية الحدودية النيجيرية. موصى به بشدة وبشكل استثنائي لمفهوم سياسة المناطق عبر الحدود ليتم تبنيه من قبل الأطراف
ب. المستوى الإقليمي 19. برنامج المبادرات الحدودية (CIP) الخاص بمجموعة الإيكواس في 20 يناير لعام 2005	CIP = التوسع الأفريقي الغربي للمصطلح الخاص بدولة مالي "حدود البلاد" "Pays Frontieres" وكان الظهور في الحدث الخاص بنادي الساحل وغرب أفريقيا (SWAC)، بأكرا في مايو لعام 2002	4 المشاريع الرائدة الناجحة: بوبو ديولاسو (بوركينافاسو) / سيكاسو (مالي) / خوروغو (كوت ديفوار) في سبتمبر لعام 2005؛ سين جامبيا الجنوبية (جامبيا-السنغال -غينيا بيساو) في ديسمبر لعام 2005؛ زنجي ونهور (السنغال/مالي) كانو كاستينا-مارادي، في سبتمبر لعام 2007	موصى بشدة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للأطراف

<p>موصى به بشدة ليتم تنفيذه بشكل فوري من قبل الأطراف، وذلك ن خلال كونهم أعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي</p>	<p>فيما يتعلق بتقديم الدعم للوكالة الألمانية للتعاون (GTZ)، فقد تم تسجيل تقدم كبير لثلاثة أهداف رئيسية بأكملها متضمنة ورش عمل التوعية الإقليمية في كمبالا وأوغندا وفي شرق أفريقيا الذي يتضمن السودان</p> <p>تعد وكالة التنمية الدولية البريطانية نشطة بالفعل بخصوص تعيين الحدود وينبغي تضمين شركاء التنمية الآخرين في القضايا الخاصة بـ CBC والتنمية</p>	<p>الهدف الأساسي التعجيل بترسيم الحدود وتخطيطها بشكل سلمي</p> <p>التعزيز الفوري للتعاون عبر الحدود المعتمد على التكامل في التقارب أو المناطق الحدودية،</p> <p>بناء القدرات اعتمادًا على البحث المتخصص ودعم التدريب</p> <p>تعبئة الموارد</p>	<p>ج. المستوى القاري 20. برنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي (AUBP)، يونيو لعام 2007</p> <p>إعلان أول مؤتمر للوزراء الأفارقة حول القضايا الحدودية في أديس أبابا في 7 يونيو 2007؛</p> <p>تبنى مجلس وزراء الاتحاد الأفريقي لرأي سليمان في أكرا في الفترة من 26-29 يونيو لعام 2007</p>
<p>تمت التوصية بشدة للدراسة من قبل الطرفين والتنفيذ النهائي في المقاطعات التابعة لهم</p> <p>وينبغي تشجيع مجتمعات الحدود المحلية للمشاركة في عملية التنمية عبر الحدود</p>	<p>وقد دُلت على أهميتها لأفريقيا في مشروع اتفاقية الاتحاد الأفريقي حول التعاون عبر الحدود في 2009/2010</p>	<p>وقد تم التصديق على هذه الاتفاقية في عام 1984 وكانت قد تم فتح التوقيع عليها من قبل الدول الأعضاء برعاية المجلس الأوروبي في مدريد عام 1980 وتم تنفيذها بفاعلية شديدة منذ ذلك الحين</p> <p>وكان سريان هذه الاتفاقية بما في ذلك تبنيتها من قبل المجتمع الاقتصادي الأوروبي وتحوله إلى الاتحاد الأوروبي نقطة تحول في عملية التكامل الأوروبي</p>	<p>د. المستوى الدولي 21. الاتفاقية الإطارية الأوروبية للتعاون عبر الحدود بين المجتمعات المحلية والسلطات في 1980/1984</p> <p>22. تعد جمعية مناطق الحدود الأوروبية هي مجموعة الضغط الفردية الأكثر أهمية وراء تبني الاتفاقية</p>
<p>تستحق العملية دراسة من قبل الأطراف</p>	<p>وهي توفر نموذجًا فريدًا ورائعًا للحاجة نحو تسوية إدارة الحدود الدولية</p>	<p>وقد تم إنشاؤها لمشاهدة الإدارة النظامية الموجودة على ما يقرب من 2000 ميل من الولايات المتحدة الأمريكية؛ وحدود المكسيك والتي تشغل ثلثي مساحتها ريو غراندي</p>	<p>23. تأسست لجنة المياه والحدود الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية ومقاطعات المكسيك) في عام 1889</p>
<p>يستحق لفت الانتباه من قبل الأطراف.</p>	<p>يعد نجاح هذه الترتيبات الحاكمية احتفالاً بالحد على أنه أكثر حد "لا نزاع عليه" في العالم</p>	<p>تعد أكثر الحدود التي تتسم بالمناعة الفائقة وأطولها بالإضافة إلى كونه أكثر تحديثًا من الناحية الجغرافية في العالم هو ذلك الحد الواقع بين الولايات المتحدة وكندا.</p>	<p>24. تأسست اللجنة الدولية للحدود (كندا والولايات المتحدة) في 1908.</p>

ملاحظات

1. تم نشر ورش عمل المعالم الحدودية هذه: المحررون أسي واجو إي أي وأو جي بي إيجيو وإديس (1994)، **The Nigeria-Benin Transborder Cooperation: Proceedings of a Bilateral Working, Administrative Staff College of Nigeria**، طوبو، باداجري في 8-13 مايو 1988 (لاغوس: صحافة جامعة لاغوس)؛ أسيواجو إي أي . ووبي إم باركيندو وإديس (1993)، **The Nigeria-Niger Transborder Cooperation, Proceedings of a Bilateral Workshop**، فندق بادوجا ليك، كانو، في 2-7 يوليو، 1989 (لاغوس: مالتهاوس برس المحدودة)؛ وأسيواجو إي أي ووبي إم باركيندو وأر مابيلي وإديس (1997)، **The Nigeria-Equatorial Guinea transborder Cooperation, Proceedings of a Bilateral Workshop**، فندق ميتروبوليتان وجالبار في نوفمبر لعام 1992 (لاغوس: لجنة الحدود المحلية). تم الاعتراض على نشر إجراءات ورشة العمل مع الكاميرون في يولا في مايو عام 1992 ولم يتم إجراء ورش العمل بين تشاد وساو تومي وبرينسيبي.

2 راجع أسيواجو إي أي (1993)، **Development of Border Regions, Proceedings of the Nigerian National Planning Conference**، فندق دوربار ولاغوس في 10-12 أغسطس لعام 1989 (إصدار منقح، معهد الجامعة الأفريقية، المعهد الإقليمي الأفريقي، إيمكو، عام 2007).